مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 11/ العدد:02 (2021) ص 363-381

دور الدولة في الاقتصاد: بين ضرورة التدخل أو حتمية الانسحاب

The role of the state in the economy: between the necessity of intervention or the inevitability of withdrawal

معلم جميلة [1]*، بلخباط جمال [2]

[1] جامعة باتنة 1 الحاج لخضر (الجزائر)، djamila.maalem@ univ-batna.dz

[2] جامعة باتنة 1 (الجزائر) الحاج لخضر، djamel.belkhebat@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2021-10-05 تاريخ القبول: 2021-11-08

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى استعراض وجهة النظر المؤيدة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتقديم الحجج المعززة لها، مع الاشارة الى المقاربة البديلة التي تعتبر انسحاب الدولة والاخذ بآليات السوق الحل الامثل لمشكلات التنمية في العالم. وتخلص الدراسة الى ان الاعتماد على الدولة فقط او القطاع الخاص فقط سيؤدي حتما الى فشل المسار التنموي لأي اقتصاد، لذلك فان الانسجام بين التدخل الحكومي وآليات السوق هو الطريق الثالث الذي يحقق تنمية متوازنة ومتكاملة.

الكلمات المفتاحية: الدولة؛ التدخل الحكومي؛ آليات السوق.

تصنيفات JEL: H77؛ L11

Abstract:

This study aims to explain the point of view in favor of state intervention in economic life and to present the arguments that support it, then to explain the alternative approach which considers the withdrawal of the State and rely on Market Mechanisms as the best solution to development problems in the world. The study concludes that relying solely on the state or on the private sector will inevitably lead to the failure of the development path of any economy.Therefore, harmony between government intervention and market mechanisms is the third way that achieves balanced and integrated development.

Keywords: state; government intervention; market mechanisms.

JEL classification: H77; L11.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

يعتبر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أكثر المواضيع اثارة للجدل والنقاش بين الاقتصاديين والمفكرين عبر التاريخ الاقتصادي لفهم طبيعة دور الدولة ومستويات تدخلها في المجتمع، مع التأكيد على ان مستوى التدخل مرتبط اساسا بالأوضاع الاقتصادية السائدة في بلد معين بعيدا عن مذهبيته الاقتصادية. فالكلاسيك مثلا تبنوا مفهوم الدولة الحارسة التي تنحصر وظيفتها في توفير السلع العامة للمجتمع من امن وعدالة ودفاع وسن القوانين والتشريعات، لكن وقوع ازمة الكساد العظيم في المجتمع الرأسمالي وفشل اليات السوق في معالجة تبعاتها المدمرة، ولد الحاجة لدور محوري للدولة من خلال تدخلها لإعادة التوازن وتحقيق الانتعاش في الاقتصاد العالمي (وهو ما عبر عنه كينز بالدولة المتدخلة) بالاعتماد على الانفاق الحكومي لزيادة مستويات الطلب وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ومع انتشار الافكار الاشتراكية اتسع مجال تدخل الدولة وأصبح لها دور كبير في الانتاج (الدولة المنتجة) في مقابل تراجع دور القطاع الخاص وسيطرة الدولة على كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. هذه السيطرة افرزت واقعا اقتصاديا تميز بسوء الادارة وانتشار مظاهر الفساد وتراجع الاداء الاقتصادي بشكل كبير ادى الى انهيار المنظومة الاشتراكية برمتها وسيادة الافكار الرأسمالية في ثوب جديد سمي بالعولمة والتي فرضت على الجميع نمطا اقتصاديا يقوم على الانفتاح وازالة القيود امام حركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال مع تحجيم دور الدولة وتعظيم دور القطاع الخاص ليكون الرافد الاساسي لعملية التنمية.

لقد ترتب على النهج الجديد وقوع ازمات متكررة اثبتت مرة اخرى أن الحاجة للدولة لا يمكن تجاوزه او اغفاله في جميع الدول (دون استثناء) فهي المنظم والمراقب والموجه من خلال الادوات المختلفة التي تملكها. لذلك ونظرا لاختلاف الآراء حول ضرورة تدخل الدولة او وجوب انسحابها ستحاول هذه الورقة البحثية الاجابة عن مشكلة البحث التالية: **هل هناك ضرورة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؟ وماهي حدود هذا التدخل؟**

يمكن التمييز بين ثلاثة تيارات أساسية فيما يتعلق بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهي: التيار المعارض للتدخل الحكومي والتيار المؤيد للتدخل الحكومي والتيار الذي يرى وجوب تحقيق الانسجام بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق.

2.التيار الرافض للتدخل الحكومي

تمثل الكلاسيكية الجديدة الفريق الرافض للتدخل الحكومي، باعتبارها امتدادا للمدرسة الطبيعية والكلاسيكية التي كانت ترى أن القوانين الاقتصادية تشبه قوانين الطبيعة وبالتالي فإن أي تدخل للإنسان يعرقل تلك القوانين وتستند المدرسة الكلاسيكية الجديدة (الليبيرالية) إلى الفروض التالية: (شحاته خطاب، 2008، صفحة 2)

- إن اقتصاد السوق الخالي من التدخل الحكومي يسمح بكفاءة أكثر في عملية تخصيص الموارد.
- في ظل افتراض "كمال الأسواق " تحقق آليات السوق أقصى مستوى للإنتاج وبأقل تكلفة.
- توافر المعلومات في بيئة ذات شفافية عالية.
- انسجام مصلحة الفرد مع المصلحة العامة.

وحسب أنصار هذا التيار يقتصر دور الدولة على القيام بالمهام التالية: (شحاته خطاب، 2008، صفحة 3)

- حفظ الأمن والنظام والعدالة واستقرار العلاقات السياسية الخارجية؛
- حماية حقوق الملكية؛
- توفير المناخ الملائم للمنافسة؛
- الشفافية وتوفير المعلومات؛

ويمكن توضيح مجالات تدخل الدولة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): مجالات تدخل الدولة عند الليبراليين

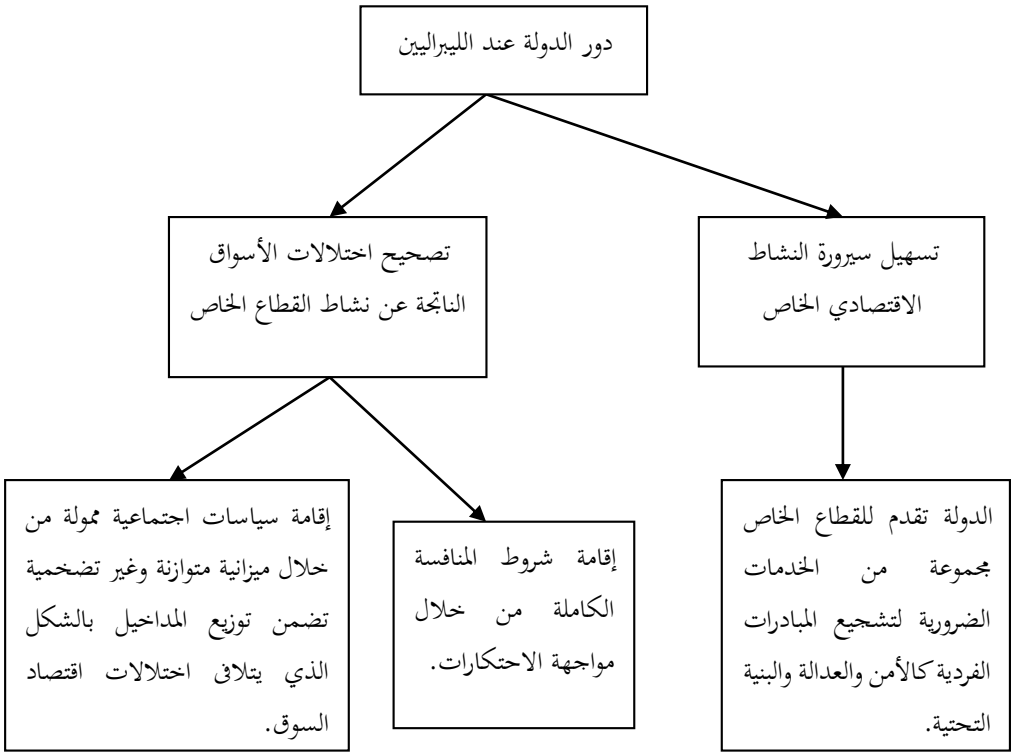

Source : (Bialès, 2017, p. 88)

من جانب آخر يرى أنصار التيار الرافض لتدخل الدولة أن الدولة يجب أن تكون عونا سلبيا ومحايدا اتجاه القطاع الخاص وهذا لأن توازن السوق يتحقق آليا ويضمن الإشباع لكل فرد، كما أن السياسات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة لا تؤدي إلا إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي. (Bialès, 2017, p. 89)

وتفسر المدرسة الكلاسيكية الجديدة نجاح دول شرق آسيا بالدور الأساسي الذي لعبته آليات السوق مقابل دور ثانوي للدولة اقتصر على توفير البيئة الملائمة للمنظمين حتى يتمكنوا من أداء وظائفهم، وسمحت للأسواق بتقرير تخصيص الموارد. وحسب نفس المدرسة فإن الحكومات في كل تلك الدول كانت توفر بيئة اقتصادية كلية مستقرة نسبيا تتميز بتضخم محدود، وارتفاع نادر لمعدلات الصرف الأجنبي الحقيقية والتي

كانت سرعان ما يتم تصحيحها. (القريشي، 2009، صفحة 212) كما كانت تتميز بمستوى عال من رأس المال البشري ولديها مستويات مرتفعة من المنافسة بين الشركات وتتميز بتكاملها مع الاقتصاد العالمي. (القريشي، 2009، صفحة 215)

مبررات وشروط الاعتماد على نظام السوق:

يرى أنصار نظام السوق أن هناك عدة مبررات تدفع إلى إتباع هذا النظام وتتمثل أساسا في الآتي: (صقر احمد، 2004، الصفحات 204-207)

- **الكفاءة الاقتصادية:** يضمن نظام السوق تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال زيادة حجم الإنتاج إلى أكبر مستوى ممكن في حدود الموارد المتاحة. وذلك عن طريق التخصيص الأمثل للموارد حيث أن وجود الأسواق التنافسية التي يسعى فيها الأفراد لتعظيم المنفعة والمنتجون لتعظيم الربح يقود إلى الكفاءة الاقتصادية.
- **المرونة:** تكون الأسواق عادة أكثر مرونة من الإدارات الحكومية، ولديها قدرة أكبر على التأقلم مع الظروف المتغيرة، ولذلك فهي توفر الحوافر بشكل تلقائي للنمو والابتكار والتغيير الهيكلي، والتي قد لا تستطيع الحكومة توفيرها أو قد تستغرق وقتا طويلا لتحققها.
- **تفتيت القوة الاقتصادية:** يشجع الاعتماد على الأسواق النشاط الاقتصادي الخاص، ويوفر مدى أكبر للمشاركة وبالتالي فانه يحد من تركيز القوة الاقتصادية في أيدي أعداد قليلة من المتعاملين.

إن إعطاء دور كبير لقوى السوق في إدارة الاقتصاد الوطني يتطلب توفر عدد من الشروط ومنها: (القريشي، 2009، الصفحات 210-211)

أ. يجب أن تكون الأسعار مستقرة على نحو معقول وأن يكون الاقتصاد الكلي الوطني قريبا من التوازن، لأن عدم الاستقرار الاقتصادي (العجز الكبير في الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم) لا يشجع النشاط الإنتاجي ويتطلب تدخل واسع للحكومة في قوى السوق.

ب. يجب إتباع آليات السوق في بيع وشراء معظم السلع والخدمات، والتخلي عن بعض الإجراءات مثل تراخيص الاستيراد وحصص الإنتاج.

ت. لابد من وجود منافسة ضمن السوق المحلية أو السوق الدولية لأجل تحقيق مكاسب.

ث. إن الأسعار النسبية يجب أن تعكس الندرات النسبية في الاقتصاد الوطني، حيث لابد من جعل الأسعار في وضعها الصحيح للوصول إلى تحقيق الكفاءة في نظام السوق.

وقد ظهرت في تقرير التنمية العالمية الذي أعده البنك الدولي عام 1991 وجهة النظر الصديقة للسوق، والتي ترى أن النمو الاقتصادي السريع يرافقه تقييد فعال وحذر للنشاط الحكومي، وإن الحكومة عليها أن تعمل أقل مما يمكن في المجالات التي يعمل فيها السوق وتحديدا في قطاع الإنتاج، وتعمل أكثر ما يمكن في المجالات التي لا يمكن أن يعتمد على السوق فيها، فحسب تقرير التنمية العالمية يتحقق النمو المستدام من التفاعل الايجابي لأربعة عناصر للسياسة الاقتصادية وهي: (القريشي، 2009، الصفحات 214-215)

- استقرار الاقتصاد الكلي؛
- تكوين رأس المال البشري؛
- الانفتاح على التجارة الدولية؛
- تشجيع الاستثمار الخاص والمنافسة.

وهذه العناصر الأربعة تمثل المجالات التي يجب أن تتدخل فيها الحكومة حسب وجهة النظر الصديقة للسوق، وخارج هذه المجالات سيؤدي التدخل الحكومي إلى إلحاق أضرار بدل تحقيق منافع.

ويوافق معظم المراقبين علن ان الالية التي تعمل من خلالها الكثير من حكومات العالم الثالث تعتبر معوقة الى حد كبير، فهناك عدد كبير من الوزارات وهي في الغالب ذات مصالح متنافسة وعدد كبير من الشركات العامة غير الكفؤة وكثير من المجالس التي تأخذ اشكالا متعددة. وهناك ضعف في استخدام الموظفين الحكوميين وعدم وجود الحوافز المناسبة يجعلهم اقل انتاجية مما يجب، وهناك قدر كبير من الفساد والقليل

جدا من الابتكار، كما ان وجود القيود البيروقراطية يقلل من مرونة الجهاز الحكومي. (تودارو، 2006، الصفحات 737-738)

3. التيار الفكري المؤيد لتدخل الدولة:

لقد سادت الليبرالية حتى نهاية العشرينات من القرن الماضي وبالرغم من الأزمات الدورية العديدة التي شهدتها الاقتصاديات الغربية، إلا أن النهج الليبرالي لم يستطع توفير الحلول للازمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، مما تطلب اقتراح بدائل لها حتى لا تقع الاقتصاديات الغربية في الاشتراكية.

بعد الأزمة العالمية في 1930 وقبل الحرب العالمية الثانية ظهر التيار المؤيد لتدخل الدولة وعلى رأسه "جون مينارد كينز" الذي اقترح تدخل فعال للدولة عن طريق السياسة الضريبية ومراقبة الأسعار لتوجيه الاقتصاد الأمريكي طيلة فترة الأزمة. (Dwight H, 2008, p. 191)وقد أكد على قدرة الدولة على امتصاص الصدمات المترتبة على الأزمات كما أن الإعانات الاجتماعية التي تقدمها تلعب دورا هاما في تحفيز طلب الأعوان الاقتصادية. (Bruno & Abderrahmane, 2008, p. 337) كما حث الحكومات على التدخل لرفع مستوى الطلب الفعال من خلال زيادة النفقات الحكومية ولكنه لم يوصى بانخراط الدول في عمليات الإنتاج.

وفي ظل الدور الإنمائي بدأت دول عديدة بتوسيع مجالات تدخلها الاقتصادية والاجتماعية بسبب التأثيرات المتراكمة لركود الثلاثينات والحرب العالمية الثانية وإعادة البناء، وهذا ما دفع الدولة إلى الانتقال من دور الدولة الحارسة لتقترب أكثر من دور دولة الرفاه، وقد ساهمت نظرية الاقتصاد الكلي الكينزية في وضع الحكومات الوطنية في مراكز القيادة للمحافظة على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، والعمالة الكاملة. (علي توفيق، 2009، الصفحات 10-11)

كما رأى "رودان" أنه لا بد من تدخل الدولة لتحقيق الدفعة القوية للاقتصاد وأيده في ذلك "هيرشمان" الذي دعى إلى وضع الدول لسياسة حمائية ضد الواردات والاستثمار الأكثر في البنية التحتية. (Dwight H, 2008, p. 192)

وتعتبر الكينزية الجديدة من معارضي الحد الأدنى لتدخل الدولة وتؤيدها في ذلك أدبيات الرفاهة الاقتصادية وخاصة أدبيات الفشل السوقي التي سيطرت على النقاش الأكاديمي حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية. (شحاته خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، 2008، الصفحات 4-5)

وتوجد العديد من المبررات النظرية التي تؤيد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أهمها (القريشي م.، 2007، الصفحات 256-258)

- لا بد من تدخل الدولة عندما تكون السلع المنتجة سلع عامة مثل الدفاع والقانون والأمن وغيرها؛
- في حالة الدول النامية التي تعاني حالة من الجمود في أوضاعها الاقتصادية، يجب أن تتدخل الدولة لتفعيل دور الادخار والاستثمار وروح المبادرة؛
- ضرورة وضع الدولة لوسائل رقابة مادية ونقدية ومالية لتحقيق التوازن في معدلات النمو بين مختلف القطاعات؛
- لا بد من اضطلاع الدولة بنشاطات البنية التحتية لتمهيد الطريق لظهور النشاطات الإنتاجية المباشرة.

وتعد الفرضية التي صاغها غرشنكورن Gershenkorn بعد دراسته لتجربة التصنيع في أوروبا، والتي تنص على أن الدولة لها دور أكبر في عملية النمو كلما كان الاقتصاد أكثر تخلفا من أكثر الفرضيات شيوعا في الأدب الاقتصادي، وقد قام اكشتاين Eckstein بصياغة تلك الفرضية حيث ربط حاجة الاقتصاد إلى التدخل المكثف للدولة بالعوامل التالية: (فلاح خلف، صفحة 5)

- كلما كان مدى أهداف التنمية الاقتصادية واسعا؛

- كلما كان الأفق الزمني الذي تحتاجه عملية تحقيق الأهداف قصيرا؛
- كلما زادت ندرة الموارد والوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف؛
- كلما زادت العوائق غير الاقتصادية الناتجة عن ضعف مرونة أو جمود البنيان الاجتماعي والثقافي والمؤسسي؛
- كلما زادت درجة التخلف النسبي للاقتصاد.

مما سبق يمكن القول أن هناك العديد من الوظائف التي يجب أن تقوم بها الدولة لضمان النظام والاستقرار، والتي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها حتى في البلدان التي يطغى عليها نظام اقتصاد السوق، وسيتم فيما يلي التطرق إلى أهم تلك الوظائف:

- **توفير البنية الأساسية القانونية والمادية:** يجب على الدولة سن القوانين الملائمة التي لا تفتح المجال للاجتهاد البيروقراطي في التطبيق والتفسير، كما ينبغي وضع القواعد واللوائح المرنة والشفافة التي تسمح بحماية الملكيات الخاصة والعامة وتضمن حرية النشاط الاقتصادي. وتتحمل الدولة الجزء الأكبر في مجال توفير البنية الأساسية المادية المتمثلة أساسا في الكهرباء، الاتصالات، المياه، الصرف الصحي، الغاز الطبيعي، الطرق، السدود والمؤسسات التعليمية والصحية وغيرها من المرافق. (صالحي، 2005، الصفحات 37-38)
- **تخصيص الموارد:** تتدخل الدولة في تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية عند فشل آلية السوق، حيث يؤدى الخلل في أداء السوق إلى ضرورة تدخل الدولة عن طريق برامج الاستثمار العام أو برامج الإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية والإجراءات التنظيمية. (مولاي، 2010/2009، الصفحات 36-37)
- **تنظيم عملية توزيع الثروات والدخول:** إن التفاعلات الحرة بين قوى العرض والطلب لا يتحقق في ظلها التوزيع الأمثل، مما يستدعي ضرورة تدخل الدولة في تصحيح الاختلالات في توزيع ثروات

المجتمع بين أفراده وأجياله ومناطقه. (صالحي، 2005، صفحة 41) حيث لا بد من قيام الدولة بالتأثير على توزيع السلع والخدمات ومنافع النمو بين أفراد المجتمع والتأثير على توزيع الدخل لمنع التفاوت بين فئات المجتمع ومحاربة مشكلة الفقر. ويتحقق ذلك باستخدام الدولة لسياسات الضرائب والضمان الاجتماعي والتأمينات والتحويلات الاجتماعية وتوزيع الخدمات العامة والإنفاق العام. (مولاي، 2010/2009، صفحة 37)

- **وظيفة الاستقرار الاقتصادي الكلي**: وتشمل تخطيط السياسات الاقتصادية المختلفة على المستوى الكلي للاقتصاد: السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسات التشغيل والتجارة الخارجية وأسعار الصرف وغيرها. (عبد الرزاق و مكحول، 2001، صفحة 75)والتي تساعد الدولة على تجسيد وظائفها المتعددة. (Agnès & autre, 2009, pp. 31-32)ويمكن تلخيص أدوات السياسة الاقتصادية للدولة فيما يلي: (عبد الشافي، 2001، صفحة 61)

أ. **السياسة المالية**: وتتعلق باستخدام الإنفاق الحكومي (الذي يشمل إنفاق الدولة على خدمات وسلع مثل تغطية المصاريف الجارية لمؤسسات وأجهزة الدولة، الإنفاق على الدفاع والصحة والتعليم وبناء الطرق) والذي يؤثر على المستوى الإجمالي للدخل الوطني واستخدام الضرائب التي تؤثر على مستوى دخل الفرد وعلى معدلات الاستثمار في الدولة.

ب. **السياسة النقدية**: والتي تستخدم سعر الفائدة للتأثير على الكمية المعروضة من النقود وبالتالي تؤثر على الأسعار والاستثمار.

ج. **سياسة الاقتصاد الدولي**: وتشمل السياسات التجارية مثل التعريفة الجمركية وسياسة سعر صرف العملة من أجل تطوير التجارة الخارجية وتشجيع التصدير.

د. **سياسة الدخل**: وهي السياسات المتعلقة بالرقابة والسيطرة على الأسعار والأجور من أجل ضبط التضخم.

وفي ظل الدور الإنمائي للدولة برز التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، وتبنت البلدان النامية نموذجا إنمائيا يتكون من الركائز التالية: (عبد الشافي، 2001، الصفحات 10-11)

- **رأس المال المادي**: كان من أهداف السياسة الاقتصادية زيادة الادخار والاستثمار لتحقيق تراكم رؤوس الأموال تراكما سريعا؛
- **الزراعة**: كانت الزراعة تمثل مصدرا للموارد المخصصة للاستثمار الصناعي لذلك تم تحويل التبادل التجاري بين قطاعي الزراعة والصناعة لصالح الأخير.
- **التجارة الخارجية**: تبنت معظم الدول النامية سياسات حمائية للصناعات الإحلالية محل الواردات معتقدة أن التكامل مع الاقتصاد العالمي لن يكون في صالح تحقيق التنمية.
- **فشل السوق**: ساد الاعتقاد أن الدولة يجب أن تقوم بتوجيه التنمية في مراحلها الأولى ولا يمكن الاعتماد على الأسواق في ذلك.

وان المتتبع للسياسات التنموية في البلدان النامية خلال الفترة من بداية الخمسينات إلى أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي يلاحظ أنها اتجهت نحو توسيع نطاق القطاع العام، وان هذا التوسيع كان للأسباب التالية: (فلاح خلف)

- عدم كفاءة البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي؛
- نقص رؤوس الأموال المعدة للاستثمار؛
- ضعف مرونة عرض المهارات والكفاءات الإدارية؛
- عدم توفر المناخ الملائم للاستثمار المنتج والمحفز على الإبداع والابتكار وعلى زيادة الإنتاجية؛
- الاعتماد الكبير على استيراد المدخلات الوسيطة والمعدات الإنتاجية، وعلى المساعدات الائتمانية والديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في تنفيذ واستمرار مشاريع التنمية؛

- الرغبة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من هيمنة الشركات الأجنبية سواء في قطاع الصناعات الاستخراجية أو في قطاع الصناعات التحويلية؛
- الرغبة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الإقليمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والمحافظة على الأمن الوطني.

ورغم الانجازات التي حققها القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في مجال التنمية البشرية في العديد من الدول النامية إلا أن الانجازات المحققة كانت دون المستوى المتوقع من الأهداف المعلنة في مخططات التنمية. وأدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في معظم الدول النامية خلال عقد الثمانينات إلى إعادة النظر في دور القطاع العام.

4. التيار الفكري الداعي إلى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق

لقد أثارت المصاعب الاقتصادية التي عرفتها أغلب الدول النامية خلال ثمانينات القرن العشرين (أزمة المديونية الخارجية، عجز موازين المدفوعات، تباطؤ معدلات النمو وتراجع المؤشرات الاجتماعية) الجدل مجددا حول فعالية وجدوى الدور الإنمائي للدولة وقدرتها على إدارة الاقتصاد وتخصيص الموارد بكفاءة.

ومن أجل معالجة هذه الاختلالات الهيكلية الحادة تم اللجوء إلى تنفيذ برامج التصحيح والإصلاح الاقتصادي المدعومة من المؤسسات المالية الدولية والتي أخذ فيها دور الدولة الإنمائي يتراجع وبدأ دورها التصحيحي يتقدم.

وفي نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات اكتسب الدور التصحيحي دفعة قوية بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي والتخلي عن مركزية القرار وعن التخطيط. (على توفيق، 2009، صفحة 13)

وقد تجسدت سياسات الليبرالية الجديدة من خلال إجماع واشنطن الذي يتضمن ثلاثة عناصر أساسية: (العيسوي، نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، 2006، صفحة 3)

- إحداث زيادة معتبرة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة، سواء ما يخص المعاملات الداخلية أو المعاملات بين الداخل والخارج، واشتمل على تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي؛
- فتح مجالات العمل أمام القطاع الخاص، بنوعيه المحلي والأجنبي، واعتباره ركيزة للتنمية، وتشجيعه وإشراكه في تقديم الخدمات التي كانت سابقا حكرا على القطاع العام، كخدمات المرافق العامة.
- تقليص دور الحكومة ومجال تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تخفيض دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية، وانسحاب الحكومة من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي واقتصار دورها على تهيئة المناخ المناسب لنشاط رأس المال المحلي والأجنبي.

هذا التوجه الجديد المكرس في إطار إجماع واشنطن يؤكد أن هدف السياسات الليبرالية الجديدة هو إدماج الدول التي طبقت برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاد الرأسمالي وذلك عن طريق: (العيسوي، 2001، صفحة 40)

- تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد؛
- إعادة بناء الأسواق باعتبارها القادرة على إحداث النمو وإعطائها الأولوية في تسيير الاقتصاد الوطني؛
- إعادة دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ورغم مساهمة برامج الإصلاح في معالجة بعض من الاختلالات المالية والنقدية والسعرية في الدول التي طبقتها ومع الاعتراف بأنه لم يعد بالإمكان لأي دولة الانعزال عن الاقتصاد العالمي، إلا أن النتائج المترتبة على هذا التوجه التصحيحي لم تؤد إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية بالدول التي اتبعت منهج التحرير والانفتاح، كما أن توالي أزمات النظام الرأسمالي جاءت لتؤكد أن سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي وإزالة الحواجز أمام حركة التجارة ورؤوس الأموال عملت على جعل الأسواق الوطنية

المالية والسلعية والخدمية أكثر ترابطا وهو ما يسهل حدوث الأزمات وانتقالها، الأمر الذي يستدعي بروز تيار ثالث يدعو إلى التكامل بين دور الدولة وآليات السوق. هذا التيار لا يرفض مبدأ التدخل الحكومي بل يعتبره عاملا ايجابيا في أحيان كثيرة على الحياة الاقتصادية، ويؤكد في الوقت نفسه أن التدخل الحكومي الخاطئ قد تكون له آثار سلبية مدمرة، ويستند هذا التيار إلى الأسس التالية: (شحاته خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، 2008، الصفحات 9-10)

- إن تدخل القطاع العام في نشاط ما يستلزم أولا تحديد موطن الفشل السوقي وثانيا إثبات أن القطاع العام له قدره أكبر على القيام بالمهمة من القطاع الخاص؛
- إن مسألة الفصل بين ما يجب أن تقوم به الدولة وما يترك للقطاع الخاص مسألة نسبية وديناميكية تخضع لمنطق أن الضرورة تقدر بقدرها؛
- يمكن أن تتدخل الدولة من خلال تقديم سلعة أو خدمة بطريقتين: إما أن يكون هناك جمع بين الملكية العامة والإنتاج (خدمات الدفاع، الشرطة، التعليم)، أو تقديم الخدمة من خلال الإشراف والتوجيه والدعم للقطاع الخاص؛
- لا بد من التوفيق بين التدخل الحكومي لمعالجة الفشل السوقي وبين ضمان كفاءة هذا التدخل.

وقد أيدت العديد من الأبحاث العلمية في الدول النامية وجود علاقة ايجابية قوية بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي ويمكن توضيح الدور المتوقع للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في النقاط التالية: (مولاي، 2010/2009، الصفحات 66-67)

- يساهم القطاع الخاص في توفير فرص عمل، ويمكن أن تشجع الدولة هذا الدور من خلال مؤسسات التعليم والتدريب، وذلك بتكوين أفراد ذوي إنتاجية عالية مما يحفز القطاع الخاص على توظيف المزيد من العمال؛

- توسيع وتطوير النشاطات الإنتاجية وذلك بتحسين جودة المنتجات أو إدخال منتجات جديدة أو تقنيات إنتاج أفضل، ويمكن للدولة تدعيم هذا الدور من خلال برامج الدعم المالي والفني، والسياسة الضريبية وتوسيع المنافذ التسويقية، ومراكز البحث والتطوير؛
- الاستثمار بكافة أشكاله، وبإمكان الدولة تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تحسين البنية التحتية، ووضوح وشفافية الأنظمة القانونية وتوفير المعلومات اللازمة للمستثمر لاتخاذ قرار الاستثمار؛
- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية، ويتضمن ذلك الكفاءة الإنتاجية (إنتاج السلع بأقل تكلفة) والكفاءة التوزيعية (إنتاج السلع بالكميات والمواصفات التي يحتاجها المجتمع) والكفاءة الديناميكية (التطور التكنولوجي) ويمكن للدولة تشجيع هذا الدور من خلال مراكز البحث والتطوير والسياسة الضريبية الملائمة.
- التصدير، ويمكن للدولة تشجيع صادرات القطاع الخاص بإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية.

ان اتباع سياسة " دعه يعمل دعه يمر" يكاد يكون حالة استثنائية مؤقتة على سياسات تدخلية متعاقبة اتبعتها الدول منذ عهد التجاريين. وقد اعترف ادم سميث بضرورة تكليف الدولة ببعض الوظائف الاقتصادية من خلال انشاء المرافق العامة وصيانتها. (عصمت ، 2009، صفحة 105) أي عندما تقتضي المصلحة الوطنية تدخل الدولة لتصحيح الاوضاع الاقتصادية، فان هذه الدول تتخلى عن معتقداتها الرأسمالية الداعية إلى انسحاب الدولة والتزامها فقط بأدوارها التقليدية المعروفة في إطار الدولة الحارسة. فمثلا بعد ازمة الرهن العقاري (2008) لجات الحكومة الامريكية إلى التدخل المباشر في الاقتصاد وخصصت ما قيمته 700 مليار دولار لإنقاذ القطاع المصرفي والاستحواذ على المشروعات المنهارة ومساعدة المؤسسات المتعثرة. وقد صرح وزير الخزانة الامريكية " هنري بولسون" بأن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة يعتبر الوسيلة

الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الامريكي وحتى لا تؤدي الديون المعدومة الى انهيار النظام المالي. (سبع، 2016، صفحة 165)

بالمقابل فان النجاح الباهر للصين (وهي الدولة الاشتراكية) وتحولها من دولة متخلفة الى دولة منافسة لأكبر الدول المتقدمة، لم يكن ليحدث لولا انفتاح الاقتصاد الصيني وتبنيه لمبدأ اقتصاد السوق الاشتراكي من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وانشاء المجمعات الصناعية والتخلي عن نظام التخطيط الذي اثبت عدم فعاليته الاقتصادية مع الحفاظ على الدور الرقابي للدولة.

5. الخاتمة:

ان النقاش والجدل الدائر حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفي المجتمع بشكل عام ليس حول ضرورته وحتميته لكل دول العالم مهما اختلفت مرجعيتها الاقتصادية ونظامها السياسي وانما الاختلاف هو حول حدود التدخل ومجالاته. فالجميع متفق على اهمية هذا الدور حتى بالنسبة للدول الرأسمالية التي تتبنى منهج الحرية والانفتاح الاقتصادي وتدعو الى انسحاب الدولة من ادارة الشأن الاقتصادي وترك الحرية للمبادرة الفردية والقطاع الخاص. ولكن حقائق التاريخ اثبتت ان نهضة هذه الدول في بداياتها يعود الفضل فيها بالأساس لتدخل الدولة المباشر لحماية الاقتصاد وتوفير كل شروط نجاحه (اقامة مشاريع البنية التحتية، تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، حماية المنافسة ومحاربة الاحتكار،....)، كما ان الازمات المتعددة التي عاشها النظام الرأسمالي كنتيجة لقاعدة " دعه يعمل دعه يمر" استعت تدخل الدولة في كل مرة لمعالجة آثارها وتخصيص حزم إنفاق ضخمة لإنقاذ اقتصادياتها.

اذن فالمنطق السليم يفرض تكامل الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص لإنجاح عملية التنمية، لان الانسحاب التام للدولة او القطاع الخاص سيكون عنوانا لفشل المشروع التنموي لأي دولة. فالدولة هي المراقب والمنظم والمسهل للعملية الاستثمارية، في حين تقع على عاتق القطاع الخاص مهمة الاستثمار والإنتاج وتحقيق الثروة وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني. وقد اعطت تجارب دول شرق وجنوب شرق اسيا المثال الحي لطبيعة العلاقة التي يجب ان تكون بين الدولة والقطاع الخاص، حيث ان الدور الفعال للدولة وكفاءة القطاع

الخاص انتج معجزة اقتصادية وقف لها العالم احتراما وأصبحت نموذجا يحتذى به من كل دول العالم خاصة النامية منها.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

إبراهيم العيسوي. (2001). *التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها*. القاهرة: دار الشروق.

إبراهيم العيسوي. (20-21 03, 2006). نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة. *ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الذي عقده المعهد العربي للتخطيط حول "مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"* .

احمد سبع. (2016). دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3*(7).

الصادق على توفيق. (19-20 12, 2009). تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية. *المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية*.

بكر احمد عصمت . (2009). تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي – دراسة مقارنة – . *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد5، العدد14، ، ص.105.، 5*(14).

صادق علي توفيق. (19-20 12, 2009). تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية. *المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية*.

صالح صالحي. (2005). دور الدولة في الحياة الاقتصادية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(4).

صقر صقر احمد. (2004). *التنمية الاقتصادية* . الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

صلاح عبد الشافي. (2001). *السياسات الاقتصادية الكلية والتنمية البشرية في فلسطين*. بيروت: مركز دراسات التنمية، جامعة بيروت.

عبد الرازق عبد الرزاق، و باسم مكحول. (2001). *دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين*. بيروت: مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

عبد الله شحاته خطاب. (12-13 04, 2008). دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية. *دور الدولة في الاقتصاد المختلط*.

عبد الله شحاته خطاب. (12-13 04, 2008). دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية. *دور الدولة في الاقتصاد المختلط، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب*.

علي الربيعي فلاح خلف. (بلا تاريخ). *http://www.jerashun.edu.jo*. تم الاسترداد من التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص.

لخضر عبد الرزاق مولاي. (2010/2009). متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية*. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

محمد صالح تركي القريشي. (2009). *علم اقتصاد التنمية*. عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع.

مدحت القريشي. (2007). *التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات*. عمان: دار وائل للنشر.

ميشال تودارو. (2006). *التنمية الاقتصادية*. المملكة العربية السعودية: دار المريخ.

المراجع باللغة الأجنبية:

Agnès, B., & autre. (2009). *Politique Economique.* Bruxelles: de Boek.

Bialès, M. (2017). *Rémi Leurion et Jean-Louis Rivaud l'Essentiel sur l'Economie.* Alger: Berti Editions.

Bruno, G., & Abderrahmane, S. (2008). , *Economie : Manuel Complet Applications et Corrigés.* Paris: Lextenso Editions.

Dwight H, P. (2008). *Steven Radelet et David l. lindauer, Economie du Développement.* Bruxelles: de Boeck.

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856

Volume: 11 / N°: 02 (2021)

Page **363-381**

The role of the state in the economy: between the necessity of intervention or the inevitability of withdrawal

Djamila Maalem [1†], Djamel Belkhebat [2]

[1] University Batna 01 (Algeria),
djamila.maalem@ univ-batna.dz

[2] University Batna 01 (Algeria),
djamel.belkhebat@univ-batna.dz

***Received*: 05/10/2021** ***Accepted*: 08/11/2021**

Abstract

This study aims to explain the point of view in favor of state intervention in economic life and to present the arguments that support it, then to explain the alternative approach which considers the withdrawal of the State and rely on Market Mechanisms as the best solution to development problems in the world. The study concludes that relying solely on the state or on the private sector will inevitably lead to the failure of the development path of any economy.Therefore, harmony between government intervention and market mechanisms is the third way that achieves balanced and integrated development.

Keywords:
state;
government intervention;
market mechanisms.

JEL Classification Codes: H77; L11.

† Corresponding author